

المطالب

١- تحديد مصير جميع المخطوفين والمفقودين وذلك من خلال:

- الإفراج الفوري عن تقرير هيئة تلقي الشكاوى النائب في أدراج رئاسة الحكومة منذ أيار ٢٠٠٣، واتخاذ جميع الإجراءات المترتبة عن ذلك، ويأتي في سلم الأولويات العمل السريع وبكافة الوسائل من أجل إطلاق سراح جميع الأحياء منهم أينما وجدوا، وإعلان وفاة الذين ثبتت وفاتهم، على أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتسليم جثثهم ورفاتهم إلى ذويهم لاحقاً.
- الكشف عن المقابر الجماعية المنتشرة على الأراضي اللبنانية، والتي جرى تحديد أماكن وجودها في تقرير لجنة التحقيق الرسمية الأولى، تحديد هويات أصحابها، وإعادة الرفات إلى العائلات المعنية.
- إطلاق عملية "حقيقة ومصالحة"، يكون بموجبها الأشخاص المسؤولون عن الأفعال التي أدت إلى الاختفاء ملزمين بالاعتراف بجرائمهم و بالإدلاء بمعلومات تساهم في الكشف عن مصير المفقودين. وقد اختارت لجنة الأهالي سياسة "حقيقة ومصالحة" بدلاً من "سياسة حقيقة ومعاقبة" لأنها مدركة تماماً لمقتضيات الوضع اللبناني وخصوصياته.
- ومنعا لتكرار سابقة عدم العقاب (Impunité) مستقبلاً، يقتضي التسلح بالأدوات القانونية اللازمة، لاسيما ضرورة انضمام لبنان إلى معاهدة روما التي أنشأت المحكمة الجنائية الدولية وتعديل قانون العقوبات اللبناني لجهة تضمينه مفهومي جرائم الحرب و الجرائم ضد الإنسانية وجعلها غير قابلة للعفو، وجعل الملاحقات القضائية بشأنها غير قابلة للسقوط بمرور الزمن.

- ### ٢- إقرار نظام رعاية يهدف إلى التعويض عن الضرر المادي والمعنوي الذي لحق بالعائلات بسبب اختفاء فرد أو أفراد من ذويهم. قد تكون هذه الرعاية على شكل تعويضات مالية ومساعدات اجتماعية وإعفاءات وتقديمات متنوعة. مع الإشارة إلى وجود حاجة في بعض الحالات تستدعي العلاج النفسي.
- نعلم يقيناً أن لا شيء يعوض الخسارة البشرية لكن ذلك يبقى حقاً من حقوقهم الأساسية كمواطنين.

- ### ٣- المطلب الأخير يفرضه واجب التذكر، وهو إعلان يوم ١٣ نيسان من كل عام يوماً وطنياً للذاكرة، يوماً لنبذ العنف والتعصب من أنفسنا ومن مجتمعنا، يوماً لاستخلاص العبر وتردادها على مسامع أولادنا لكي يتحاشوا ما وقعنا به ولكي يرددوها بدورهم على مسامع أبنائهم.
- إقامة نصب تذكاري لتخليد جميع ضحايا الحرب يكون بمثابة إدانة ماثلة لجرائمها. نصب في مكان للجميع لا يعرف التمييز. مكان نقصده مع أولادنا لنتصالح مع ماضيها، ولنتنتج ذاكرة مشتركة للسلم.